واقع التنمية المحلية وبرنامج الإتحاد الأوروبي للدعم في الأوراس – الجزائر

د. زرايب الصالح جامعة باتنة

الملخص

سنحاول من خلال هذا المقال إعطاء فكرة حول إشكالية استثمارات الاتحاد الأوروبي في مشاريع تنموية بالجزائر وذلك انطلاقا من مستوى محلي يمثل منطقة جبلية تعاني من مشاكل عديدة، طبيعية واجتماعية واقتصادية، هذه المشاكل تؤثر بشكل كبير في تحديد الاقتصاد الجبلي، لأن مفهوم الاقتصاد الجبلي يتعلق أساسا بالخصائص الطبيعية والاجتماعية المحلية.

في ظل هذا المفهوم للاقتصاد الجبلي تبقي المنطقة الأوراسية بعيدة عن واقع إمكانيات الوسط المحلي رغم المحاولات العديدة التي قامت بها الدولة الجزائرية عبر مختلف الفترات من أجل تحقيق التنمية وإيجاد الحلول اللازمة للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية وذلك نظرا للمستوى التكنولوجي الذي بلغه الاقتصاد العالمي، الذي أصبح يخضع إلى استراتيجيات تتركز على تحويل رؤوس الأموال الشعبية المنتجة إلى القطاعات والمجالات التي تعود بأكبر فائدة لكل وحدة رأس مالية مستثمرة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المحلية للمنطقة الجبلية التي تبدي إمكانيات كبيرة يمكن الاستثمار فيها.

Résumé

Nous essayons dans cet article de donner une idée sur la problématique de l’investissement de l’Union Européenne dans les projets de développement en Algérie. En partant d’un niveau local représenté par une région montagneuse qui souffre de divers problèmes naturel, socioéconomique,… Les problèmes qui déterminent la nature de l’économie des montagnes car le concept de l’économie montagnards repose essentiellement sur les caractéristiques naturelles et sociales.

Dans le cadre de ce concept de la région montagneuse aurèssienne et encore loin des potentialités du milieu local nonobstant des diverses tentatives de développement entreprises par l’Etat Algérien à travers différentes périodes pour trouver des solutions aux problèmes socioéconomiques et ce en raison, d’une part, du niveau technologique atteint par l’économie mondiale qui obéit a une stratégie de transfert de

fonds populaires productifs aux secteurs d'une grande rentabilité pour chaque unité d'investissement d'une part. D'autre part, du manque de prise en considération des moyens locaux de la région montagneuse qui présente des potentialités importantes favorables à l'investissement dans divers secteurs économiques.

مقدمة

يعاني معظم سكان المناطق الجبلية الجزائرية خاصة منها الواقعة في المناطق الداخلية من مشاكل اجتماعية اقتصادية لعدم إدراج الواقع المحلي في مختلف منظومات التخطيط الاقليمي والاقتصادي مما انعكس سلبا على التنمية بهذه المناطق. في إطار هذه المفارقة وبحثا عن الحلول اللازمة، تم إدراج المنطقة الأوراسية ضمن برنامج الدعم الممون من طرف الاتحاد الأوروبي سنة 2002 لدفع عجلة التنمية بفعل تمويل مشاريع ومنح قروض مصغرة للسكان المحتاجين.

مست هذه العمليات عدة قطاعات اقتصادية الهدف الرئيسي منها هو خلق ديناميكية اقتصادية اجتماعية تساهم فيها مختلف الشرائح الاجتماعية، لكن الآليات التي سيرت مختلف هذه المشاريع واجهت في الميدان مشاكل على مستويات عديدة أدت إلى صعوبات في تحديد الجهة المستفيدة من هذا البرنامج، مما انعكس سلبا على تحقيق الأهداف المرجوة من هذه المشاريع التنموية الموجهة لمنطقة تتربع على مساحة تقدر بــ: 9000 كلم^2 ويسكنها حوالي 237825 نسمة.

1- الوضعية الاجتماعية الاقتصادية للأوراس:

المميزات الطبيعية لجبال الأوراس التي تفصل بين الهضاب العليا الشرقية بالشمال والصحراء بالجنوب، جعلت منه أحد أهم المحيطات الحياتية القديمة في سلسلة الأطلس الصحراوي، وكان ذلك بفعل التحكم الجيد في تسيير مختلف مركباته الطبيعية والبشرية دون استثناء.

بعد الاستقلال سنة 1962 عرف هذا الوسط تدخلات عديدة تتمثل في مشاريع عديدة للتنمية، جاءت ضمن مخططات مختلفة، محلية وقطاعية تم على إثرها استثمار أموال كبيرة تقدر بعشرات الملايير من الدينارات في مشاريع مختلفة خصت جوانب عديدة، البنية التحتية، الصناعة ومشاريع أخرى كالتجهيزات الاجتماعية وغيرها.

في ظل كل هذه الاستثمارات لم يلق قطاع الفلاحة الأهمية اللازمة رغم كونه يمثل العمود الفقري للاقتصاد المحلي، حيث همش في كل مخططات التنمية مما أدى إلى تعميق الفجوة الاقتصادية،

بعد فشل المؤسسات الصناعية التي أغلقت أبوابها في مطلع التسعينات نتيجة لرفع دعم الدولة عليها هذا أدى إلى زيادة تعميق الاختلالات الاجتماعية الاقتصادية الموجودة أصلا في منطقة تنعدم فيها مؤشرات التنمية.

1-1- عوامل اختلال الحياة الاجتماعية الاقتصادية:

1-1-1- سوء التخطيط في توطين التجهيزات القاعدية:

مختلف ممارسات التخطيط التي عرفها المجال الأوراسي أدت إلى نزوح السكان واستقرارهم ضمن المراكز العمرانية الرئيسية المحلية أو في المدن المجاورة (باتنة، بسكرة، خنشلة)، وكان ذلك انطلاقا من تخطيط التقسيمات الإدارية التي لم تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجالات المحلية والتي ترتب عن تقسيماتها الأخيرة 34 بلدية جبلية.

هذه التقسيمات ساهمت في تفكيك الأنظمة الاجتماعية المحلية واستهلاك مساحات زراعية كبيرة بفعل توسعات المراكز العمرانية الناجمة عن الترقيات الإدارية، حيث تم استهلاك ما يقارب 472 هكتار من العقار الفلاحي في ثلاث بلديات فقط (أريس، إينوغيسن، فم الطوب)، إلى جانب هذا أصبحت هذه المراكز في ظل مختلف المخططات تمثل أهم مراكز توطين التجهيزات والخدمات في المنطقة عكس باقي المراكز السكنية الثانوية التي صنفت من قبل سياسات الجماعات المحلية ضمن خانة المناطق المهمشة.

إذا كان من المفروض أن قاعات العلاج من أبسط وسائل تجهيز هذه المراكز، فإن ظهورها في المراكز السكنية الثانوية في الأوراس يقتصر على 07 مراكز من مجموع 24 مركز، أي بنسبة تغطية تقدر بحوالي 07%، ضف إلى ذلك افتقار هذه المراكز للتجهيزات القاعدية باستثناء الكهرباء الذي قدرت فيه نسبة الربط بحوالي 58%، هذه النسبة تبقى بعيدة عن النسبة المحلية المقدرة بـــ 67.5% والولائية المقدرة بـــ 89% (الجدول التالي).

الجدول:

المراكز	أريس		تينغامين		أشمول		إينوغيسن	
نوع التجهيز	م.ر	م.ث	م.ر	م.ث	م.ر	م.ث	م.ر	م.ث

الكهرباء	75	61	90	50	80	4	95	80
الماء	50	/	36	/	80	20	29	/
قنوات الصرف الصحي	40	/	80	/	75	/	95	/
الغاز	87	/	/	/	76	/	83	/

م.ر :مركز رئيسي مديرية التخطيط باتنة 2008

م.ث: مركز ثانوي

إذن سوء توزيع التجهيزات والخدمات أدى إلى ظهور فوارق محلية كبيرة في وسط مهمش ومعزول، هذا شجع على هجرة العديد من سكان المراكز الثانوية في اتجاه المراكز الرئيسية الأكثر تجهيزا. هذه العملية أدت إلى تراجع نسبة سكان الريف بهذا الوسط الجبلي من 50% سنة 1966 ليصل إلى 7.13% سنة 2009.

1-1-2- سوء تسيير القطاع الفلاحي:

أهملت مختلف مشاريع التنمية الفلاحية كل أعمال تهيئة وإعادة تثمين المحيطات الرعوية والزراعات الجافة التي كانت إلى غاية نهاية السبعينات تمثل أكثر من 90% من إجمالي الإنتاج الفلاحي بالمنطقة، وفي مقابل ذلك تم الاستثمار في زراعة الأشجار المثمرة (التفاح والمشمش) التي انتقلت مساحتها الزراعية من 271 هكتار سنة 1980 لتصل إلى 1117 هكتار سنة 2009.

هذه الزيادة جاءت على حساب المساحة الزراعية للحبوب (القمح والشعير) التي تراجعت خلال نفس الفترة السابقة من 9562 هكتار لتصل إلى 4276 هكتار أي تناقصت بنسبة قدرت بحوالي 50%، هذه النسبة يمكننا اعتبارها كبيرة خاصة ونحن في منطقة تفتقد لمؤشرات التنمية، وفي بلد من أكبر بلدان العالم المستوردة للقمح.

هذه المخططات التي شجعت الاستثمار في زراعة الأشجار المثمرة وفي ظل غياب قوانين صارمة تحمي المنتج في منطقة واقعة ضمن محور يتميز بأخطار طبيعية عديدة كثيرا ما تؤثر على المنتج والتنمية حيث:

- وابل من البرد يكفي لإتلاف إنتاج بساتين كاملة في لحظات معدودة ويحدث ذلك سنويا ويؤدي في أحيان كثيرة إلى إتلاف نسب متفاوتة من إجمالي المحصول.

- الفيضانات تؤدي في بعض الأحيان إلى جرف مساحات زراعية معتبرة نتيجة لوقوع معظم بساتين الأشجار المثمرة قرب المجاري الرئيسية للأودية الكبيرة التي تعبر هذه الجبال، فمثلا أدت فيضانات ماي 2006 إلى إتلاف عدة بساتين لزراعة الأشجار المثمرة قدرت مساحتها الإجمالية بحوالي 1/7 من إجمالي مساحة هذه الزراعة.

- توالي سنتين أو ثلاثة من الجفاف كافية لتراجع الإمكانيات المائية الموجهة للسقي، خاصة ونحن في منطقة يغلب عليها الطابع المناخي الشبه الجاف، حيث أدت الفترة الجافة الممتدة بين 1996 و2001 إلى إتلاف حوالي 40 % من بساتين الأشجار المثمرة في وادي عبدي بالأوراس.

ضف إلى هذه الأخطار التي يتحمل المنتج كل انعكاساتها، تشهد تربية الماشية التي كانت إلى غاية بداية السبعينات تمثل نصف الاقتصاد الفلاحي بالمنطقة، عرفت تراجعا كبيرا حيث انخفض عدد رؤوسها من 230750 رأس سنة 1972 ليصل إلى 35695 رأس سنة 2009 أي بنسبة تراجع قدرت بـــ 85%.

1-1-3- الضغط الديمغرافي:

بعد الاستقلال سجلت المنطقة الجبلية معدلات نمو سكانية معتبرة قدرت خلال الفترة 1966 - 1977 بحوالي 2.23 % وبلغت خلال الفترة 1998 - 2008 حوالي 1.86%، سجلت المنطقة على إثر هذه المعدلات زيادات سكانية معتبرة انتقلت من 44696 نسمة سنة 1966 لتصل إلى 146782 نسمة. أي خلال هذه الفترة تضاعف عدد السكان بأكثر من ثلاث مرات.

ترتب عن هذا الزيادات انخفاض في نصيب الفرد من الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة خلال الفترتين السابقتين من 3/1 هكتار للفرد ليصبح حاليا 8/1 هكتار للفرد مما أثر سلبا على العمالة في القطاع الفلاحي التي انخفضت نسبتها من 24% من إجمالي العمالة سنة 1987 لتصل إلى 7.3% من إجمالي العمالة سنة 2009.

إذن هذه الوضعية التي آلت إليها المنطقة والتي تفتقر لمشاريع تنموية تجعلنا نطرح إشكالية التنمية في المنطقة الجبلية التي تفوق فيها الفئة العمرية المحصورة بين 20 و30 سنة أكثر من 34%.

1-1-4- الاضطرابات الأمنية:

الاضطرابات الأمنية التي عرفتها المنطقة والناجمة عن أزمات متعددة سياسية واقتصادية أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان من جهات ذات ديناميكية اجتماعية واقتصادية تساهم في اقتصاد المنطقة وتنميتها، وأصبحت على إثر ذلك تمثل مناطق شبه مشلولة، بلغ عدد البلديات المتأثرة بفعل هذا العامل بـــ 11 بلدية من مجموع 34 بلدية بنسب متفاوتة أكثرها تأثرا بلدية لارباع التي نزح سكانها كليا في اتجاه البلديات المجاورة.

مختلف العوامل السابقة أدت إلى نتائج سلبية على التنمية بجبال الأوراس.

2.1 – نتائج الاختلالات الاجتماعية الاقتصادية على التنمية:

1-2-1- انخفاض المستوى المعيشي للسكان: ويمكننا قراءة ذلك من المؤشرات التالية:

- النسب المرتفعة للبطالة التي تتعدى 30% مقارنة بالنسب الولائية المقدرة بـــ 11.9%والوطنية المقدرة بـــ 11.3%خلال سنة 2009.

- تصنيف خريطة الفقر لسنة 2001 – 2005 الصادرة عن مخطط الأمم المتحدة للتنمية بالجزائر لـــ 31 بلدية فقيرة من إجمالي 34 بلدية في الأوراس.

هذه الوضعية التي آل إليها المستوى المعيشي للسكان يضعها أمام أخطار إنفجار الاحتياجات الأساسية وحتمية لجوء السكان للبحث عن مداخيل من خارج المنطقة.

1-2-2- ارتفاع نسبة الهجرة والعائدات من خارج المنطقة:

بلغت نسبة الهجرة في بعض أقاليم البلدية نسب كبيرة جدا، حيث وصلت سنة 1988 في بلدية ثنية العابد إلى حوالي 39% وفي بلدية غسيرة وصلت إلى حوالي 42%، ثم ارتفعت هذه النسب لتصل خلال سنة 1996 في البلديتين السابقتين إلى حوالي 52% و47% على التوالي.

هذا الارتفاع تزامن مع فشل المؤسسات الصناعية التي اتخذت المراكز السكنية الكبرى مقرات لها والتي بدورها أصبحت تمثل محطات أولية للهجرة خارج المنطقة في اتجاه المدن الكبرى المجاورة خاصة منها مدينة بسكرة وباتنة وخنشلة التي سجلت في سنة 1981 حوالي 13% من إجمالي عمال مناطقها الصناعية من أصول جغرافية تعود إلى إقليم دائرة أريس القديمة، هذا دون حساب العمالة القادمة من المناطق الجبلية الأخرى والتي تنشط في باقي القطاعات خاصة منها الأشغال العمومية.

على اثر هذه الهجرات ارتفعت عائدات سكان الأوراس من خارج منطقتهم من 50% سنة 1989 لتصل إلى 74% خلال سنة 2004 حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية سنة 2005.

هذه الوضعية التنموية التي آلت إليها المنطقة الجبلية التي كانت قبل السبعينات تؤمن حياة مجتمعاتها بكل مضامينها، أصبحت في ظل مختلف المعطيات الاجتماعية والاقتصادية الحالية تعاني من مشاكل عديدة. لاستدراك هذه الوضعية قامت الدولة الجزائرية بإدراج هذه المنطقة ضمن برنامج الاتحاد الأوروبي للدعم سعيا من وراء ذلك إيجاد آلية جديدة للاستثمار للنهوض بالتنمية.

2 – برنامج الاتحاد الأوروبي للدعم والتنمية في الأوراس:

برنامج الاتحاد الأوروبي للدعم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية الخاص بشمال شرق الجزائر، خص ستة ولايات فقيرة منها ولاية باتنة أين تقع المنطقة قيد الدراسة. جاء هذا البرنامج في فترة كانت خلالها الجزائر تعاني من بعض المشاكل الاقتصادية الناجمة عن عدم استقرار أسعار المحروقات. وكان ذلك خلال سنة 2002، وبعدها مباشرة أي خلال سنة 2003 بدأ العمل في الاستثمار لإنجاز المشاريع المبرمجة والتي كانت لها عدة أهداف.

2 – 1 – أهداف البرنامج:

برنامج الاتحاد الأوروبي للدعم كانت له عدة أهداف تتعدى البعد المحلي لتصل لمستويات وطنية ودولية.

2 –1 –1 –الأهداف الدولية:

- تقليل الهجرة في اتجاه أوروبا.
- تدعيم التعاون الدولي في مختلف الميادين السياسية.
- الاستجابة لجميع الانشغالات المطروحة المتعلقة بالأمن والتنمية والهجرة.
- خلق التعاون المباشر بين الشعوب خارج الإطار الدولي.

إلى جانب هذه الأهداف الرئيسية المعلن عنها في إطار الاتفاقيات، هناك أهداف أخرى تسعى من خلالها الدول الأوروبية تدعيم نفوذها الثقافي والاقتصادي والسياسي الحاضر أصلا في الجزائر ووضع حدود لنفوذ بعض سياسات الدول الكبرى كالولايات المتحدة وروسيا والصين الحاضرة هي الأخرى اقتصاديا وسياسيا في الجزائر.

2 – 1 – 2 – الأهداف الوطنية:

- خلق التعاون بين المناطق المستفيدة من أجل توسيع التنمية.
- تحويل آليات المنهجية والتقنية من اجل تطوير التخطيط الإقليمي.
- خلق سياسة المدن وتحديث التنمية الاقتصادية النوعية على أسس مختلفة كالصناعات التقليدية وتطوير السياحة.

لتحقيق مثل هذه الأهداف على المستوى الوطني يجب وضع عدة مخططات وطنية وقطاعية لتفعيل جميع الإمكانيات وبالتالي تبقى هذه الأهداف بعيدة المنال على المستوى المحلي.

2 – 1 – 3 –الأهداف على المستوى المحلي الأوراسي:

- مكافحة الفقر بفعل انجاز مشاريع وتقديم قروض بسيطة.
- خلق التوعية وإدماج السكان في إنجاز المشاريع.
- إنشاء جمعيات ذات طابع تنموي تشارك إلى جانب المجالس البلدية في اتخاذ القرارات من أجل الاختيار الصحيح لتوجيه المشاريع.
- خلق ديناميكية اجتماعية اقتصادية أساسها الإمكانيات المحلية.

- تحسيس المستفيدين من المشاريع للمحافظة عليها.

هذه الأهداف المسطرة على المستوى المحلي تظهر ميدانيا بعيدة المنال نظرا لنوعية الاستثمارات والآليات التي طبقت بها من قبل الجهات المسؤولة عن ذلك.

2-2- طبيعة الاستثمار:

تم الاستثمار في عدة مشاريع تنموية وجهت إلى مناطق لم تستفيد سابقا، قدر إجمالي المبالغ المستثمرة بـــ 100000 دج خلال فترة 2003 /2009 وخصت هذه العملية عدة مشاريع ذات طابع اجتماعي اقتصادي مس عدة قطاعات أهمها:

- قطاع التجهيزات القاعدية الاجتماعية: حظي هذا القطاع بإنجاز حوالي 15 كلم من قنوات الصرف الصحي.
- قطاع الفلاحة استفاد من عمليات ترميم وانجاز قنوات السقي وتم خلال هذه العملية انجاز حوالي 52 كلم. وذلك بهدف إنعاش المحيطات الزراعية المسقية.
- قطاع الأشغال العمومية: استفاد هذا القطاع من انجاز جسرين صغيرين، وشق عدة طرق بمسافة إجمالية قدرت بـــ 30 كلم. جاءت هذه العمليات من أجل فك العزلة على بعض المراكز السكنية الثانوية.

إلى جانب هذه القطاعات استفادت بعض الفئات السكانية من قروض صغيرة تتراوح بين 80000 دج و150000 دج للاستثمار في قطاع الفلاحة والأشغال العمومية، وذلك لتشجيع الفلاحين والحرفيين للمساهمة في الاقتصاد المحلي، ومست هذه العملية حوالي فرد.

هذه المشاريع التي استثمر فيها من قبل برنامج الاتحاد الأوروبي للدعم ميدانيا يمكننا القول 40عنها من حيث مستوى النوع والكم ما يلي:

✓ على مستوى النوعية: هذه المشاريع تعتبر كلاسيكية لأن مثل هذه المشاريع استثمرت فيها الدولة أموال كبيرة ومازالت تستثمر فيها بأموال أكثر بكثير من تلك التي استثمرها الاتحاد الأوروبي.

✓ على مستوى الكمية: هذه المشاريع تظهر في الميدان بشكل نقطي ومحدود جدا ووجهت إلى أماكن لا تعاني من العزلة المطلقة (إينوغيسن، أفرا، فم الطوب)، بل كان من الأفضل

أن توجه إلى جهات تعاني أكثر من سابقاتها الأرياف المعزولة التابعة للبلديات التي وجه لها الاستثمار(بلديات أريس، إينوغيسن، فم الطوب، إشمول).

إلى جانب هذه الخصائص، هذه المشاريع مضامينها الميدانية لا تعكس الشعارات الكبيرة التي يحملها برنامج الدعم الأوروبي الذي أصبح في ظل استثمارات الدولة بالمنطقة الأوراسية لا يمثل شيئا كبيرا، حيث استفادت من مشاريعه 04 بلديات من مجموع 34 بلدية، ومن بين 04 بلديات وجه لها الدعم، استفادت بلدية واحدة (بلدية فم الطوب) من 90% من إجمالي الدعم المقدم، رغم كون هذه البلدية المدعمة مصنفة في الصف الأول بالمنطقة من حيث المستوى المعاشي للسكان.

هذا يقود إلى طرح التساؤل التالي: أين الشعارات الكبيرة لبرنامج الدعم الأوروبي للتنمية ومكافحة الفقر في الأوراس؟

3- آليات الاستثمار المحلي:

تمت آليات الاستثمار في المشاريع عن طريق القروض المصغرة وفقا للاتفاقية المبرمجة بين بنك الاتحاد الأوروبي وذلك وفق الآليات التالية:

- إعفاء المشاريع المنجزة من الضرائب بنسبة 17%.
- تقديم قروض مصغرة تتراوح بين 80.000 دج و 150.000 دج لكل فرد حسب المشروع.
- يقدم القرض مباشرة للمستفيد ويسترجع بنسبة فوائد تقدر بـــ 7% خلال طول فترة تقدر بـــ 22 شهرا.
- تقديم القروض لفئة سكانية معينة يتجاوز عمرها 18 سنة وبدون دخل.
- تقدم القروض للمنخرطين في الجمعيات التنموية التابعة لبرنامج الاتحاد الأوروبي.
- تقديم القروض بدون استعمال عمليات الرهن للممتلكات.
- مساهمة كل من المستفيد والمجلس البلدي في القرض بنسبة 10% لكل منهما، لغرض التحسيس بأهمية المشروع.

من خلال قراءتنا للآليات التي تسير المشاريع على المستوى المحلي إضافة إلى الحقيقة الميدانية لهذه المشاريع يمكننا استنتاج ما يلي:

- عدم وجود متابعة ميدانية للمشاريع مما ينعكس سلبا على إنجاز المشروع وتحقيق الأهداف.
- لم يتم تصنيف المشاريع مما يطرح مشكل استرجاع القروض والفوائد.
- القروض المتفق عليها لا تكفي للاستثمار في مشاريع حقيقية تساعد على التنمية.
- فرض بطاقة الانخراط للاستفادة من القروض يطرح مشكل أمام بعض الفئات المستحقة خاصة منها العنصر النسوي خاصة ونحن في منطقة معظم نسائها ماكثات في البيوت.

إذن من خلال هذه الاستنتاجات يمكننا القول بأن آليات الاستثمار المطبقة على المستوى المحلي غير مدروسة تماما، إلى درجة ظهور تناقضات بين أهداف البرنامج وواقع الدعم، حيث

تستثني آليات التسيير فئات سكانية عديدة من الدعم وذلك بفعل وضع بعض الشروط تقصي المحتاجين تماما كشرط بطاقة الانخراط، أو تقييد بعض المستفدين بفترات قصيرة لاسترجاع القروض بالفوائد، ويخص هذا المستفيدين في إطار قطاع الفلاحة الذي تصل فيه فترة مردود الاستثمار إلى 5 أو 6 سنوات كما في مردود الأشجار المثمرة، وبالتالي فهي في الواقع عبارة عن مشاريع غير شاملة ولا تعكس الشعارات التي أتت بها.

4- عوائق ونتائج تسيير الاستثمار على المستوى المحلي:

4-1- العوائق: متعددة المستويات:

- صغر المبالغ المالية الموجهة للتسيير، أصبحت في ظل البحبوحة المالية الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات غير فعالة في نظر المؤسسات الوطنية المسؤولة عن تمويل قطاع التنمية بالمنطقة، هذا أدى إلى عدم إقبال المواطنين على مثل هذه المشاريع والقروض.
- غياب آليات تطبيق القوانين لاسترجاع القروض من قبل المستفيدين وضع الجهات المسيرة أمام إشكالية حقيقية لاستمرار تمويل المشاريع.
- البيروقراطية الإدارية في تسيير هذه المشاريع.
- عدم التزام المجالس البلدية لتغطية المساهمات المسندة لها مما يعرقل تسيير المشاريع.
- سوء توجيه المشاريع التنموية، نظرا لتعدد الجهات التي تعمل على تسيير ذلك.
- غياب التنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات التي تعمل على تسيير مختلف مشاريع التنمية بالمنطقة الجبلية.
- غياب أعمال الصيانة من قبل الجهات المسؤولة على ذلك، أصبح يهدد باندثار المشاريع المنجزة.

4-2- النتائج: غيرمتوقعة بالنظر إلى الجهة المستثمرة.

- توسيع بعض النشاطات خاصة منها الحرفية الخاصة بالأشغال العمومية وتربية الماشية، حيث أسفرت هذه العمليات عن استفادة 40 فرد.
- عودة حوالي 08 فلاحين إلى نشاطاتهم الزراعية، بعد عمليات فك العزلة.

- خلق حوالي 18 منصب شغل دائم وحوالي 30 منصب مؤقت خلال طول فترة 2009/2003، أي بمعدل خلق منصبين شغل دائم خلال كل سنة، هذه الأرقام فعليا تظهر بسيطة جدا ويمكننا إهمالها في بعض حالات دراسات التنمية.

الخاتمة

في ظل هذه النتائج التي توصلنا إليها، وانطلاقا من مختلف ميكانيزمات استثمار الاتحاد الأوروبي في مشاريع التنمية بالأوراس من أجل مكافحة الفقر، لم تكن مخططة و لم يكن لها أي تصور على التنمية في المنطقة، وكل ما جاء في ذلك يمكننا اعتباره عمل تجريبي لأن العمليات التي تدخل بها هذا البرنامج لم تأخذ بعين الاعتبار عامل دمج مختلف مركبات الوسط الجبلي من أجل تحقيق التنمية اللازمة، لأن مراعاة مختلف المركبات يساعد على تحقيق التكاملات الاقتصادية اللازمة.

وفي انتظار ذلك لتحسين الوضعية الاجتماعية الاقتصادية وتحقيق تنمية يبقى مجال الأوراس يعاني من ارتفاع البطالة التي تفوق 30% واستمرار ارتفاع الهجرة التي وصلت في بعض الجهات إلى أكثر من 80%، والأخطر من ذلك هو تسجيل بعض البلديات معدلات نمو سكانية سلبية (أقل من الصفر)، حيث سجلت 19 بلدية معدلات نمو سلبية من بين 34 بلدية، و يمكننا اعتبار هذا بمثابة مؤشر يوحي لنا بخطر تفريغ هذا الإقليم الجبلي من سكانه للبحث عن التوازنات الاجتماعية الاقتصادية في الأقاليم المجاورة التي هي الأخرى تتحمل أعباء كثيرة، هذه الوضعية تستدعي تدخلات عاجلة لإعادة النظر في تسيير مركبات هذا المجال من أجل خلق شروط التنمية.

المراجع والمصادر:

[1]- Hocine Benissad , L’ajustement Structurel l’expérience du Maghreb, OPU , Alger , 1999, p6.

2- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، منشورات دحلب، 1993، ص 45

3- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الاقتصاد ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 ، ص297 .

4- CNES , Rapport pour une politique de développement de la PME en Algérie , 2000.

5- بوهزة محمد و بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : حالة المشروعات المحلية (سطيف)، الدورة التدريبية الدولية حول"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية " أيام 25-28 ماي 2003، جامعة سطيف، الجزائر،

6- الأرقام أعلاه متحصل عليها من: مديريات الإحصاء والتخطيط لولاية الأوراس.

9– CNES , Rapport Pour une développement de la PME en Algérie

7- تقرير منظمة الأمم المتحدة حول التنمية في الجزائر2005

8- خريطة الفقر الصادرة من منظمة الأمم المتحدة حول الجزائر2001-2005

9- برنامج الاتحاد الأوروبي حول التنمية في الجزائر ميد01 وميدا 02 الصادر 2002.

10- Boukhabza B. 1992, Monderural, Contrant et Mutation OPU.

11- Brule J-C., 2001. Espace magrébine – pratique et enjeux. Firdawci J., 1998. Contribution à une stratégie de développement rural, cas des zones de montagnes. Coll le geographe. Paris.

12. MAURER G., 1992. Montagnes et montagnards au Maghreb (Maroc, Algérie, Tunisie), URBAMA, tours